

بيان حركة "صحفيون ضد الانقلاب" بشأن التضامن مع قضاة الشرعية ومليونية الصمود



الثلاثاء 29 أكتوبر 2013 12:10 م

نافذة مصر :

تعلن حركة "صحفيون ضد الانقلاب" تضامنها الكامل مع حركة "قضاة من أجل مصر" ضد القرارات الجائرة والمتعسفة بتحويل عدد من من أعضائها إلى مجلس التأديب والصلحية، لوقوفهم مع الشرعية، ورفضهم الانقلاب العسكري. وترى الحركة في هذا القرارات تهديداً مباشراً لحريات الرأي والتعبير في مصر، التي جاءت بها ثورة 25 يناير 2011، ونوعاً من الإرهاب الذي يستهدف إجبار القضاة على عدم إعلان رفضهم لهذا الانقلاب، برغم آثاره الوخيمة على القضاء المصري، والمسار الديمقراطي.

وتبدي "صحفيون ضد الانقلاب" اندهاشها من غياب المعايير في تلك المحاكمة، ومن إتباع سياسة الكيل بمكيالين، إذ يُقدم هؤلاء القضاة الشرفاء للمحاكمة، بتهم تتعلق بحرية التعبير، في وقت تُغل فيه يد العدالة عن ملاحقة قضاة حرضوا على حل المجالس المنتخبة، أو قاموا بتعطيل العمل بالمحاكم، أو تورطوا في قضايا فساد مالي، أو وقعوا في شبهته، كما هو الحال بالنسبة لوزير العدل الحالي.

وتحذر الحركة مما تنتويه سلطات الانقلاب من إعداد مذبة جديدة للقضاة الرافضين للانقلاب، وتطالب بوقف إحالة هؤلاء القضاة الشرفاء للصلحية، والإبقاء على استقلال جهاز القضاء في مصر بعيدا عن تدخل سلطات الانقلاب، باعتباره الضمانة الأخيرة التي يتعلق بها الشعب المصري في مواجهة القمع والتنكيل الذي يتعرض له على أيدي هذه السلطات.

وتحيي الحركة النضال السلمي لجماهير شعبنا، وفي القلب منهم شباب الجامعات، الذين يؤكدون -يوما بعد يوم- أنهم يستحقون نظاما أفضل من هذا النظام الانقلابي الغاشم، وذلك بخروجهم المليوني الرافض للانقلاب، دون توقف منذ قرابة أربعة أشهر وتدين في الوقت نفسه الممارسات القمعية والاعتداء علي طلاب جامعات مصر واقتحام حرمها الجامعي واخرها ما حدث لطلاب جامعة الازهر امس. كما تعلن تضامنها مع مليونية "صمود القضاة" اليوم الثلاثاء لمساندة قضاة الدفاع عن استقلال القضاء، مذكرة بأنه لم يتم إحالة أي قاض للصلحية بسبب مواقفه السياسية أيام الرئيس المنتخب محمد مرسي.

حركة "صحفيون ضد الانقلاب"

القاهرة - الثلاثاء 29 أكتوبر 2013

عاشت مصر حرة.....عاشت حرية الصحافة.....فليسقط الانقلاب